مكافحة الفساد

مكافحة الفساد

تنتشر ظاهرة الفساد في جميع البلدان كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، إلا أن آثارها في العالم النامي أكثر ما تكون تأثيراً؛ إذ يترتب عليها نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات؛ فهي تؤدي إلى انتهاك لحقوق الإنسان، وتشويه الأسواق، وتدهور نوعية الحياة، كما تتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب إلى غير ذلك من التهديدات التي تعتبر عقبة في سبيل ازدهار الأمن البشري.

أولا: تعريف الفساد

جاء في لسان العرب أن الفساد نقيض الصلاح، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، وفي كتاب العين ورد أن الفساد نقيض الصلاح.

وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام التحقيق الشخص مصلحة لنفسه أو لجماعته.

والفساد من الناحية الأخلاقية يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية و غياب الأسس والضوابط التي تحكم السلوك الإنساني، كما عرف الفساد أخلاقية على أنه وصف مشين للسلوك غير السليم الناتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية، كما أن ممارسته مرجعها يعود إلى عدم استقامة ذاتية الشخص الذي يمارسه؛ لأنه انتهاك لقيم المجتمع.

ووفقا للقانون فالفساد يعد مفهومة مركبة له أبعاد متعددة، وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه؛ فيعد فسادة كل سلوك انتهك أية من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام، كما يعد فسادة كل سلوك يهدد المصلحة العامة بخيانتها وعدم الالتزام بها وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة التحقيق مكاسب خاصة.

ثانيا: أنواع الفساد

الفساد الإداري

الفساد السياسي

الفساد المالي:

الفروع

الاجتماعي

الفساد الاجتماعي

الفساد الثقافي

الفساد الأخلاقي

تعددت أنواع الفساد طبقا لطبيعة الفعل الفاسد؛ فمن حيث طبيعة الفعل الفاسد يكون الفساد إما إدارية، أو سياسية، أو مالية، أو أخلاقية، أو ثقافية، وذلك كالتالي: الفساد الإداري: يكون الفساد إدارية إذا تعلق بإساءة استخدام السلطة من قبل موظفي السلطة التنفيذية الفساد السياسي: يكون الفساد سياسية إذا تعلق بإساءة استخدام السلطة والممارسات المنحرفة الصادرة عن الصفوة السياسية (مثل كبار رجال الحكم والوزراء وقيادى الأحزاب السياسية وكبار مسئولي التشريع والقضاء)، وفي بعض الأحيان يصعب الفصل بدقة بين بعض أشكال الفساد السياسي والفساد الإداري لتداخل الأسباب وتفاعل أنشطة هذين النوعين مع بعضها البعض.

الفساد الاجتماعي: يكون الفساد اجتماعية إذا تعلق بالخلل في القيم الاجتماعية.

الفساد الأخلاقي: يكون الفساد أخلاقية إذا تعلق بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعى مقبول، ويعتبر الفساد الأخلاقي أحد صور الفساد الاجتماعي.

الفساد الثقافي: يكون الفساد ثقافية عندما تخرج أي جماعة ثقافية عن الثوابت العامة وتعمد إلى تفكيك هويتها وخصائصها والمساس بمواضع الطهر والعفة في ثقافتها.

الفساد المالي: يكون الفساد مالية إذا تعلق بالانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات المراقبة المالية، أو هو مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، كما أن هناك من حدد المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية فيما يلي:

أ- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون واللوائح المعمول بها.

ب- مخالفة أحكام المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.

ت- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالى للدولة.

ث- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

ج- عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بصور العقود والاتفاقات أو المناقصات

والحسابات والمستندات في مواعيدها أو التأخير في الرد على مناقضاتها. وهذا النوع من الفساد " المالي"هو الذي سيتم التركيز عليه، وكيف يمكن مكافحته.

ثالثا: أنواع الفساد المالي

للفساد المالي أنواع مختلفة تختلف باختلاف المعيار المتخذ أساسا للتفرقة؛ حيث إن هناك أربعة معايير:

الأول: من حيث الجهة التي تمارسه حيث إنه من الممكن أن يقوم به شخص بشكل منفرد، ومن الممكن أن تقوم به مجموعة من الأشخاص بشكل منظم.

الثاني: من حيث حجم المتحصلات من جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به.

الثالث: من حيث درجة الانتشار أو طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد.

الرابع: من حيث القصد حيث ينقسم إلى فساد متعمد وآخر غير متعمد، وفيما يلي توضيح ذلك:

<u>الأول: من حيث طبيعة من يمارسه:</u>

ينقسم الفساد من حيث طبيعة الجهة التي تمارسه إلى:

فساد فردى: وهو الذي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى.

فساد جماعي: وهو الذي تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل هذا النوع أخطر أنواع الفساد حيث يتغلغل في كافة بنيان المجتمع.

<u>الثاني: من حيث المستوى:</u>

ينقسم الفساد من حيث حجم المتحصلات من جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به إلى:

فساد على مستوى صغير : وهو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وينتشر بين صغار الموظفين والمسئولين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين، وغالبا ما يكون حجم المتحصلات منه قليلا، ويتسم بكونه في أغلب الأحيان غير منظم، وقد يكون الهدف منه تيسير الإجراءات المعقدة، ولكنه قد يكون في حد ذاته سببا في تعقيد الإجراءات حيث يعمد الموظف إلى وضع العراقيل أمام المواطنين عن طريق خلق عقبات روتينية للحث على تقديم الرشاوى.

فساد على مستوى كبير: وهو فساد الدرجات الوظيفية العليا والذي يقوم به كبار المسئولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، حيث يأتي هذا النوع من الفساد من استغلال المناصب العامة للمصالح الخاصة عن طريق العطاءات والمناقصات الكبيرة وبيع القطاع العام والقروض غير المألوفة والاختلاسات والرشاوى وغيرها من وجوه الفساد، وهو أهم وأشمل وأخطر؛ لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، وغالبا ما يكون حجم المتحصلات منه كبيرة، ويتسم بكونه منظماً وعادة ما ينتشر في الدول النامية والأقل نموا وهي التي تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها.

الثالث: من حيث الانتشار:

ينقسم الفساد من حيث درجة الانتشار أو طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد إلى:

فساد محلى: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود، أي لا ارتباط لهم مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

فساد دولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدئ واسعة عالمية، حيث يعبر حدود الدول وحتى القارات في إطار العولمة؛ حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل

وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينها؛ ولهذا يكون هذا الفساد أخطبوطية يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع، ويعد الأخطر نوعاً، ويتعلق هذا النوع من الفساد بقضايا أكبر من مجرد معاملات يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب أكبر من مجرد رشوة صغيرة.

الرابع: من حيث القصد:

ينقسم الفساد من حيث القصد إلى :

فساد متعمد: كالناتج عن سوء النية والقصد مع سبق الإصرار.

فساد غير متعمد: كالناتج عن عدم الكفاءة ونحوه.

رابعا: أسباب الفساد المالي:

الفساد المالى ظاهرة لها العديد من الأسباب المتداخلة والمتزامنه مع بعضها البعض، فهناك أسباب اجتماعية، وأخرى اقتصادية، وثالثة سياسية، ورابعة إدارية، وفيما يلي توضيح ذلك:

الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل الأسباب الاجتماعية المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد المالي في المجتمع المصرى المعاصر في عدة نقاط وهي:

أ- ضعف مستوى الثقافة الدينية التي تمثل وازع دينية قوية.

ب- قلة وعي الأفراد بحقوقهم الفردية وواجباتهم وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة و على النسب والقرابة والنزعة القبلية.

ت. ضعف الرقابة المجتمعية وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

ث. تلاشى الحدود بين الخطأ والصواب وخاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة، بحيث إن الكثير مما يعد إثما ولا شرعية له قد أصبح مقننأ ومباحأ؛ فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة.

الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل الأسباب الاقتصادية المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد المالي في المجتمع المصري المعاصر في عدة نقاط ، هي:

أ. انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص؛ فحينئذ يقبل الموظفون تقاضى الرشا لتحقيق التوازن مع الانفاق الخاص وخاصة عندما يكون احتمال الوقوع في قبضة العدالة منخفضة.

ب- انخفاض رواتب العاملين وارتفاع مستوى المعيشة، مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان ذلك من خلال الرشوة. ت. ضعف مستوى الشفافية في طرح الأعمال والمناقصات العامة. ث- استخدام أعضاء الحكومة والعاملين بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة إيرادات الدولة وتدفقات الدخل القومي لزيادة ثرواتهم الخاصة.

ج- التفاوت الكبير في مستويات الدخول للأفراد بالمجتمع.

الأسباب السياسية:

وتتمثل الأسباب السياسية المؤدية الانتشار ظاهرة الفساد المالي في المجتمع المصرى المعاصر في عدة نقاط ، هي:

أ. غياب أو نقص التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.

ب. طغيان السلطة التنفيذية على اختصاصات السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال وبمبدأ الرقابة المتبادلة.

ت. ضعف وعدم فاعلية أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة، النيابة، القضاء و غياب استقلاليتها ونزاهتها.

ث. ضعف الإرادة أحيانا لدى القيادات المكافحة الفساد؛ وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة تجاه عناصر الفساد. ج- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

ح- غياب حرية الإعلام وعدم السماح له أو للمختصين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة

خ- تمتع المسئولين بسلطة التقدير وحصانتهم ضد المساءلة، حيث يزداد الفساد مع تركز سلطة اتخاذ القرار في يد فرد أو مؤسسة (أي وجود سلطة احتكارية مع امتلاك من يحتكر اتخاذ القرار سلطة التقدير؛ حيث يمكنه تفسير القواعد والقوانين وفقا لمصلحته الشخصية مع عدم أو انخفاض درجة الخضوع للمسائلة من جانب سلطات أخرى.

الأسباب الإدارية:

وتتمثل الأسباب الإدارية المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد المالي في المجتمع المصري المعاصر في عدة نقاط، هي:

أ- تضخم الجهاز الإداري، بمعنى أن حجم القطاع العام يفوق احتياجاته، وهذا من شأنه أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرًا لموارد الدولة

ب- ضعف آليات المساءلة داخل أجهزة الدولة بالتساهل والتغاضي عن أخطاء الموظفين العموميين، وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة في حالة ارتكاب المخالفة.

ت. تمتع بعض موظفي الدولة بسلطات كبيرة دون وجود رقابة فعالة عليهم مما يسهل عليهم استغلال ذلك في الحصول على رشاوى وعمولات.

ث. وجود مصالح و علاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامه بتصريف بضائع فاسدة.

خامسا: تأثيرات الفساد المالي

يلعب الفساد دورًا مؤثرًا في إجهاض حلم الدول النامية والتي من بينها مصر في التنمية والازدهار؛ إذ يؤثر سلبا على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهذه الدول، إذ يعد الفساد المالي أحد العقبات الرئيسة التي تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة؛ لما له من آثار ونتائج سلبية على كافة جوانب الحياة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية؛ فالفساد معوق لعملية التنمية بشكل عام تموية وإدارة وإنتاج وتوزيعة للعائد، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج والآثار على النحو التالي:

تأثيرات اقتصادية:

على الجانب الاقتصادي أدى الفساد إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدول؛ حيث يكلف الدول بلايين الدولارات سنوية ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات التي يحتاجها المواطنون بالإضافة إلى إعاقة التنمية الاقتصادية وتقليل فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وإهدار المال العام وزيادة النفقات على حساب الإيرادات، وهو ما يؤدي بدوره إلى الإساءة بسمعة البلد كما يتسبب في خلق حالة من التوتر.

كما أدى الفساد المالي إلى العديد من النتائج السلبية على النمو الاقتصادي للبلاد؛ حيث يعمل على تخريب قطاع الإنتاج وتبديد الفائض الاقتصادي، فطبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " أي الاستئثار بالفائض الاقتصادي "؛ مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، كما أدى الفساد المالي إلى تعطيل فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع من خلال توظيف الريع بدلا من العمل المنتج المحقق للصالح العام، كما يشكل الفساد هدرأ للموارد وخاصة تلك التي تتسم بالندرة في البلدان النامية.

وليس هذا فقط بل إن الفساد المالي عمل على زعزعة الاستقرار الاقتصادى؛ حيث يؤدى انتشار الفساد إلى زيادة كلفة العمل أو المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة، وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين، ويؤدي أيضا إلى ضعف إمكانيات وكفاءة رؤوس الأموال؛ إذ يمكن لأي فرد كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشوة دون أن يكون لديه القدرة المالية أو الاستثمارية المناسبة.

يضاف لما سبق هروب المستثمرين المحليين للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد، لارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوى فهى ضريبة إضافية، إضافة إلى أنه يساهم في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره و أيضاً لجوء المواطنين إلى الاعتماد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم وتسيير أمورهم عوضا عن اعتمادهم على الحكومة المنخورة بالفساد.

كما يسبب الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية؛ حيث إن العلاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، والتي تشكل شرطة أساسية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حير سواء، كما يؤدى إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر وهدر الموارد.

كما يؤدي إلى الحد من المنافسة المشروعة بين الأشخاص سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين كالشركات؛ وذلك لتفضيل من يتعامل مع المفسدين دون منافسة حقيقية أو في ظل منافسة صورية، وأيضا تعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار؛ و أيضا زيادة نسبة البطالة لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني، كما يؤدي إلى هجرة الأدمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.

<u>تأثيرات على مستوى الفقر وتوزيع الدخل:</u>

أثر الفساد على الفقراء بشكل مباشر لأنه يزيد من تكلفة الخدمات العامة ومن تدني نوعيتها ومستواها، ويقلص قدرة الفقراء في الحصول على المياه والتعليم والرعاية الصحية، كما يؤثر عليهم بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادى ويكرس عدم

المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقاً أمام تخفيف حدة الفقر.

كما زاد الفساد من حالات الفقر وانعدام التضامن الاجتماعي نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدى فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء، وينجم عن ذلك الإفقار ملابسات كثيرة قد تؤدى بهذه الفئات المسحوقة إلى الحقد على الطبقات الأخرى ويؤجج حالة الاحتقان والانحراف الاجتماعي، وبالتالي يؤدى ذلك إلى تعطيل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن أن يستفاد منها لو أحسن التعامل معها، كما يؤدى الفساد إلى إضعاف الحوافز والمنافسة الشريفة في العمل فهو يثبط عزيمة المنتجين والعاملين الجادين، إضافة إلى أنه يجعل أغلب الإدارات متثاقلة وأقل فعالية في منح الحوافز نتيجة تغلغل الفساد فيها الأمر الذي يلغي معه الجدية في العمل.

كما أدى الفساد إلى تركز الثروة في أيدى قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم في الدعم الذي تمنحه الدولة للفقراء، كما يزيد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات مما يؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة ويجعل المجتمع طبقتين طبقة غنية وأخرى فقيرة، ويقلص من وجود الطبقة المتوسطة.

ومن ناحية أخرى فإن الفساد أثر على الفقراء من خلال سوء تخفيض الموارد العامة والذي يمارسة المسئولون المحليون الفاسدون مما يبقى البلاد الفقيرة فقيرة وبالتالي يؤدى الفساد إلى زيادة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل من خلال تعزيز التفاوت بين الدخول، كما يؤدى الفساد المالي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وذلك لأن مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة إلى أنشطة تصب في إطار النمو كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية إلا أن ذلك لا يناسب الباحثين عن

أموال الفساد؛ فهم غير قادرين على جمع أموال ضخمة إلا من مستويات مرتفعة من الإنفاق التي تتيح قدراً أعظم من فرص الفساد كعمليات شراء الأسلحة ومشاريع الإعمار الكبرى؛ لذا لا يحتل الإنفاق لمصلحة الفقراء سوى أدنى مرتبة في سلم أولويات بلدان الفساد.

تأثيرات اجتماعية:

من الناحية الاجتماعية أدي الفساد المالي لحدوث خلل في المنظومة الاجتماعية واهتزاز تماسك المجتمع بكافة طبقاته؛ حيث تنحدر الأخلاق وتكثر السلبية وإهمال الشأن العام ، بل وتزيد الجريمة ويسود الحقد والكراهية بين طبقات المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة والتي تعد هي النسبة الغالبة في المجتمع فيزداد الفقير فقرة والغني تتضاعف ثروته، وما تؤدي إليه هذه العوامل من دفع الطبقات الفقيرة للهجرة الشرعية أو غير الشرعية بحثا عن حياة كريمة في أرض أخرى.

طرح الفساد آثارة معنوية في المجتمع ذات طابع سلبي؛ ولاسيما عندما يصبح الفساد أو بعض ممارساته سلوكا اجتماعية مقبولا أو مشروعة باعتباره " شطارة " فمثل هذه المفاهيم تهدد التماسك القيم والأخلاقي للمجتمع وتقوده إلى حالة من اهتزاز المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعي الضابط له وفقدان مصدر تضامنه الداخلي.

وعلى الصعيد الاجتماعي يعد الفساد المالي معوقا للمشاركة وممهدة للصعود الاجتماعي الزائف لبعض القوى دون إضافات حقيقية للإنتاج، كما يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وزيادة الشعور باللامبالاه والسلبية بين الأفراد والمجتمع ويقتل الدافع والرغبة في الإنجاز وأداء الواجب ويزيد الأنانية لدى الأفراد وبروز التعصب والتطرف في الآراء كما أدى إلى انتشار الجريمة كرد فعل الانهيار منظومة القيم الأخلاقية وعدم تكافؤ الفرص، فالفساد والجريمة ظاهرتان متلازمتان ومتداخلتان وبينهما علاقة تبادلية حيث يتيح الفساد بيئة ملائمة للجريمة كما أن الجريمة تستخدم

الفساد أداة رئيسة وأسلوبة ووسيلة لتحقيق أهدافها وهما منفردتان و مجتمعتان يشكلان خطرا وتهديدا كبيرا على الاستقرار الوطني والتنمية الاجتماعية، فالفساد يشوه البنى الاجتماعية والنسيج الاجتماعي من خلال صعود الأقلية على حساب الأكثرية وسوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة تركيز السلطات والثروات وتدني المستوى المعيشي لأغلبية أفراد المجتمع الأمر الذي يدفع البعض منهم لارتكاب الجرائم.

كما أدى الفساد إلى تقليص القيم الإيجابية مثل قيم المصلحة العامة وقيم المشاركة وقيم الانتماء وتنشأ بدلا منها قيم وأعراف جديدة تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع، كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابى وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدى إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.

وأيضا ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية وأيضا الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك أنهما ليسا السبيل لتحقيق الأهداف في ظل وجود طرق ملتوية، وأيضا عدم المساواة بين المواطنين لأن بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة بسبب علاقاتهم الشخصية أو الارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية أو القومية وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشوة وفي ذلك انتهاك لحقوق الإنسان.

كما أدى إلى الحد من تقديم الخدمات وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة أو على الأقل التوزيع غير العادل لها أو تردى نوعيتها أو صعوبة الحصول عليها دون رشوة أو توسط، كما يساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب

الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية.

وأيضا أدى إلى اتخاذ قرارات اقتصادية تعمل على زيادة الفجوة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع منها على سبيل المثال فتح المجال للقطاع الخاص لكي يحكم بدلا من أن يعمل واتخاذ قرارات لدعم الطبقات العليا على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى ومثال ذلك توزيع أراضي الدولة وإعطاء تيسيرات لبناء متطلبات إسكان لتلك الطبقات سواء في شكل منتجعات صيفية أو شتوية على حساب بناء مساكن اقتصادية لمحدودى الدخل وخاصة الشباب.

كما أن الفساد أضعف النتائج التي يحققها التعليم والرعاية الصحية والاستثمار العام والمساواة في الدخل فهو يقوض أركان التنمية بأن يرسخ مصالح المجموعات ذات النفوذ ويضعف القاعدة الضريبية ويبدد الموارد العامة ويسيء توزيع المهارات والاستثمار العام ويشكل الفساد ضريبة باهظة على المستثمرين.

<u>تأثيرات على منظومة القيم:</u>

ساهم الفساد المالي في خلق نسق قيم تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما أدى إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية وبذلك يغير الفساد الحوافز والدوافع السلوكية بحيث يسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى تحقيق ربح سريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد كما أدى إلى القضاء على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود الإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

كما أنه من أخطر ما ينتج عن الفساد وممارساته هو ذلك الخلل الجسيم الذي أصاب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر

الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله ؛ فتأخذ الرشوة والعمولة والسمسرة والمحسوبية تدريجية مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية الذي لا يجاريه نظام آخر، وعندما تتفاقم مضاعفات الفساد المالي مع مرور الزمن تصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق أحيانا في قيمتها الدخول الرسمية، ويؤدي ذلك تدريجيا إلى أن يفقد الفرد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه وبالتالى يتقبل نفسية فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي.

تأثيرات سياسية:

وطد انتشار الفساد من أسس سوء الحكم وذلك من خلال قيام تزاوج خبيث بين السلطة السياسية والثروة؛ بحيث تصبح غاية نظام الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش الغالبية أو إقصائها وحرمانها من الحرية بمعناها الشامل وهو القضاء على جميع أشكال الانتقاص من الكرامة البشرية، وبناء على كل ذلك يقلل من إمكانية تمتع عامة الناس بالحرية والعدالة. وبالتالي فهو مخرب للوعى الوطني ومزيف له ومساهم في إحداث الاغتراب السياسي.

كما ترك الفساد المالي آثار سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته؛ حيث أثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

كما عمل على زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة وتقويض الديمقراطية، وأيضا التلاعب وتخطى الأصول القانونية في إنجاز المعاملات، وأدى إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا للمصالح الشخصية ودون مراعاة للمصالح العامة،

كما يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة، وأدى إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية وإلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، ويعزز دور المؤسسات التقليدية، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية، كما أساء إلى سمعة النظام السياسى و علاقاته الخارجية خاصه مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل جعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها، ويضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة، وتحويل الانتخابات إلى وسيلة لوصول الفاسدين إلى مراكز السلطة من أجل ضمان حماية أعمالهم الفاسدة وزيادة دخلهم وثرواتهم غير المشروعة، كما انتهك الفساد حقوق الإنسان حيث عمل على حرمان الفقراء من الوصول إلى الخدمات العامة فيحول دون ممارستهم حقوقهم السياسية. كما أدى إلى تأكل المجتمع والدولة نتيجة للانقسامات الداخلية والقضاء على الوحدة الوطنية والتفكك.

<u>تأثيرات على القطاع الضريبي:</u>

ترتب على الفساد المالي في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة فعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبية غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا عومل الاثنان وهما من يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالا بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع ، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

كما ترتب على الممارسات الفاسدة في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفاسدة مما ينجم عن انتشار هذه الممارسات على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل، فإذا كان صانع السياسة المالية يخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي أو تمويل الإنفاق العام أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعية، وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له.

وعادة ما ينجم عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي ومن ثم انخفاض في التحصيل الضريبي والإيرادات العمة مما ينعكس في قدرة ضعيفة للدولة على الإنفاق وخصوصا على الجانب الاجتماعي (الصحة والتعليم) والذي يعد وثيق الصلة بالنمو .

سادسا: واقع الفساد في المجتمع المصرى:

أكدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أنه رغم الجهود المبذولة في مصر لمكافحة الفساد إلا أنها مازالت تعاني من الفساد وليست بمنأى عنه، فالمجتمع المصري بشكل عام يعاني من انتشار بعض القيم السلبية مثل المحسوبية واختلال منظومة أخلاقيات العمل، فقد تأكد في الوقت الراهن أن الكثير من الأفراد من الصعب إنجاز أعمالهم بدون استخدام أحد صور الفساد مثل الرشوة، ومن الطبيعي أن يتطور الأمر بعد ذلك بحيث لا تقتصر العملية على مجرد الحصول على بعض الامتيازات البسيطة ولو على حساب الغير أو على حساب المجتمع حتى يتحول الفعل الفاسد إلى عملية طبيعية في حياة الأفراد أو ما يمكن لنا تعريفه بثقافة الفساد وأصبحت لها أسماء مثل الهدية وغير ذلك من المسميات.

فقد أصبح الفساد له قواعد وقيادات وبنى تحتية داخلية ومحلية، كما تشابكت قنواته وآلياته مع قوى و مراكز نفوذ خارجية ودولية توفر له الحماية والدعاية بحكم المصالح والمنافع المتبادلة، بل والأدهى من ذلك أن العديد من الأجهزة التي كانت ولا تزال يعتمد عليها في مواجهة الفساد قد فسدت في ذاتها، كما قد تصدر بعض الممارسين الأنشطة الفساد قيادة الحملات التي تدعي مكافحة الفساد والمفسدين، وأصبح هؤلاء أكثر الناس حماسة في ترديد الشعارات المنددة به وذلك سعيا منهم للتستر على مفاسدهم وحماية أنفسهم ومن يعاونونهم من الملاحقة والمساءلة.

فقد طال الفساد مؤسسات المجتمع المدني بالمعنى الواسع المتضمن لمنظمات المجتمعين المدني والسياسي، وهنا يبدو التناقض واضحة بين الدور المنشود لمنظمات المجتمع المدني إن صلحت في قيادة الإصلاح السياسي ومسيرة التنمية الإنسانية وواقع المجتمع المدني في البلدان العربية ومن بينها مصر في الوقت الراهن مما يدعو الكثير من المحللين للتساؤل عن إمكانية الاعتماد على المجتمع المدني الحالي لقيادة الإصلاح في الوطن العربي، كما أن القطاع العائلي لا يسلم من الفساد شامة التهرب من الضرائب وما يسمى أحيانة الفساد الصغير الذي يقوم على توسل العصبية والوساطة والرشوة لقضاء المصالح.

وليس هذا فقط بل من المؤسف أنه قد ظهرت في مصر في الآونة الأخيرة ثقافة جديدة تظهر الفساد على أنه وسيلة مقبولة اجتماعية للحصول على الحقوق وليست وسيلة منبوذة، واتخذ الفساد مسميات أخرى مثل: الإكرامية والشاي والمواصلات، وبالتالي أصبح لا ينظر إليه على أنه فعل مشين، مما ساعد على ترسيخ الفساد في المؤسسات الحكومية.

وهذا هو ما أكدت عليه تلك الدراسة التي أجراها مركز العقد الفريد بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن الفساد في الخدمات الحكومية؛ حيث توصلت تلك الدراسة إلى

أن درجة القبول للفساد في المجتمع المصري قد وصلت إلى نسبة ٩٢٪ من المبحوثين، حيث يرون أن الفساد قد أصبح جزءا من حياتنا ولا يمكننا إنكار وجوده ، من بينهم ٣٩٪ موافقون جدا على هذه العبارة، و43% موافقون، والأدهى من ذلك أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن حوالي نصف المبحوثين 55% يوافقون على أن الفساد جزء من حياتنا ولا يمكن مكافحته وذلك في مقابل ٣٠٪ ترفض هذه العبارة وتعتقد في إمكانية مكافحة الفساد، كما أن هذا اليأس من مكافحة الفساد قد زكى قبوله اجتماعية، كما ترى تلك الدراسة أن هذا القبول الاجتماعى للفساد في مصر هو للفساد الصغير أما الفساد الكبير فهو مرفوض من الكافة، كما أن هذا القبول للفساد الصغير ليس نابعة عن اقتناع أو رضا وإنما هو قبول اضطرارى فحين تسد أمام الشخص الأبواب الشرعية لقضاء مصالحه فإنه يلجأ إلى الفساد خاصة وأن الفساد قد أصبح ممنهجة وأصبح يمارس علناً تحت مرأى ومسمع من السلطات بل وبتشجيع وممارسة من السلطات في كثير من الأحيان، كما أكدت الدراسة على أنه في حالة التزام المؤسسات العامة والموظفين العموميين بالقانون وغلق أبواب الفساد فسوف تكون الثقافة المجتمعية معينة على مكافحة الفساد وليست ناصرة له.

ومما أكد ذلك مؤشر مدركات الفساد الذي أعلنته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ حيث احتلت مصر المركز 180/106 ليدل ذلك على تراجع مصر في الترتيب عن العام الماضي ٢٠١٨ حيث احتلت مصر المركز 180/105 في تقرير عام ٢٠١٨ أي أن ترتيب مصر قد تراجع عن العام الماضي، في حين أن مصر في ترتيب عام ٢٠١٨ كانت أفضل منها في عام ٢٠١٧ حيث حصلت في ذلك العام على الترتيب ١١٧/ ١٨٠، ولكن بالرغم من تقدم أداء مصر في مكافحة الفساد في عام ٢٠١٨ عنه في عام ٢٠١٧ إلا أنها حسب تقديرات المنظمة لم تحصل على الحد الأدنى من المعدل العالمي لبلوغ مرحلة الشفافية والنزاهة المعقولة حيث تواجه مصر قضايا فساد خطيرة.

مما أكد على أنه على الرغم من الجهود المبذولة من جانب الدولة لمكافحة الفساد إلا أن التقرير الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية سنوياً قد كشف أن مصر قد تهاوت عدة درجات عن الأعوام السابقة بين البلدان الأخرى في قائمة الدول الأكثر فساداً وتراجع ترتيبها عالمياً على مؤشر مدركات الفساد بشكل متواصل.

حيث تعد مصر من الدول التي يوجد بها العديد من الأجهزة التنفيذية المكلفة بمكافحة الفساد سواء بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة بنوعيها – الخدمية والاقتصادية - والمؤسسات العامة وشركات قطاع الأعمال العام وما يتبعها تدار بمعرفة تلك الجهات أو التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وأغلب هذه الهيئات ينص عليها القانون المنشىء على اعتبار أن أموالها هي أموال عامة.

والجدول التالي يوضح ترتيب مصر العالمي على مؤشر مدركات الفساد لعدة أعوام متتالية:

العـــــام	الدرجـــــة	الترتيـــــب
٢٠١٤	١٠٠/٣٧	١٧٥/٩٤
٢٠١٥	١٠٠/٣٦	١٦٨/٨٨
٢٠١٦	١٠٠/٣٤	١٧٦/١٠٨
٢٠١٧	١٠٠/٣٢	١٨٠/١١٧
٢٠١٨	١٠٠/٣٥	١٨٠/١٠٥
٢٠١٩	١٠٠/٣٦	١٨٠/١٠٦

فإذا تأملنا في الجدول السابق تبين لنا أن ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد في تراجع مستمر حيث سجلت مصر في عام ٢٠١٤ الدرجة 100/37 وفي عام ٢٠١٥ الدرجة 100/36 ثم تراجع أيضاً في عام ٢٠١٦ حيث سجلت الدرجة 100/34

وتراجع أيضاً في 2017 حيث حصلت على الدرجة 100/32 مما يدل على أن ترتيب مصر في مؤشر الفساد في تنازل مستمر ، وفي عام ٢٠١٨ حدث تحسن في ترتيب مصر حيث سجلت الدرجة ٣٠/١٠٠ أي بزيادة ثلاثة نقاط عن العام الماضي ٢٠١٧، ثم عاد إلى التراجع مرة أخرى في عام ٢٠١٩ حيث حصلت على الدرجة ٣٩/١٠٠وذلك علما بأنه كلما اقتربت درجة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على أن تلك الدولة أكثر فسادة وكلما اقتربت من ١٠٠ كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها.

كما يؤكد ذلك ما يشهد به القضاء المصري من تضخم حجم الدعاوى القضائية المرفوعة بسبب الفساد مثل الرشاوى على مستوى صغار الموظفين بالدولة وأيضأ كبار المسئولين، وأيضا قضايا السطو على أراضي الدولة بأساليب ملتوية وقضايا التهرب الضريبي وتفاقم ظاهرة السطو على المال العام تحت مسميات مختلفة دون مراعاة للقواعد والقوانين، يضاف إلى ذلك تفاقم ظاهرة الابتزاز المالى؛ لحاجة بعض المواطنين مثل استغلال حاجة المواطنين للتوظف أو الالتحاق بالوظائف نظير مقابل مالي، وأيضأ تزايد شكاوى نهب المال العام.

سابعا: مظاهر الفساد في المجتمع المصرى المعاصر

1. ظاهرة التسول: التسول هو طلب الصدقة من الأفراد في الطرق والأماكن العامة أو حتى في المنازل، وهو بذلك سلوك يقوم على استجداء الآخرين من خلال استخدام وسائل تأثير مختلفة، فالمتسول هو شخص لا يعمل بل يتخذ من التسول حرفة له ومصدرة وحيدة وأساسية للرزق، وأهم ما يميزه هو الإلحاح في الطلب للحصول على العون والمساعدة واستخدام مختلف أساليب التأثير للوصول إلى الغرض بالحصول على المال أو الأغراض العينية دون مراعاة للأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع وبذلك يصبح التسول سلوكة مرضية ومستهجنا من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وقد تنامي التسول فى المجتمع المصري في السنوات الأخيرة

بالتزايد المطرد لأعداد المتسولين من ناحية وتغير أشكاله وأساليبه مع دخول فئات اجتماعية جديدة دائرة نشاطه من ناحية أخرى، كما أنه قد تبين من واقع بيانات الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث وفيما يتعلق بحجم مشكلة الأطفال المتسولين في الشوارع في مصر إحصائية ارتفاع وتزايد معدلات قضايا التسول والتعرض للتشرد والانحراف المسجلة للأطفال الذين يقعون في المرحلة العمرية من سبع سنوات إلى أقل من ثماني عشرة سنة حيث بلغ إجمالي عدد قضايا التسول المسجلة ١٢٨45 قضية تسول.

<u>وللتسول مجموعة من الآثار السلبية على الفرد والمجتمع، وتتمثل فيما يلي:</u>

الحط من كرامة الإنسان حيث يلجأ إلى وسائل مهينة للكرامة في حين أن المولى عز وجل قد قال في كتابه الكريم "ولقد كرمنا بني آدم "وخط له سبل العيش الكريم من غير ذل ولا إهانة.

تعرض الأطفال والفتيات والنساء إلى مظاهر الاستغلال وبخاصة الإستغلال الجنسي والمادى. إضاعة الأموال ووضعها في غير موضعها الصحيح، فلو وضعت هذه الأموال التي تعطي للمتسولين في مشاريع إنتاجية أو في مؤسسات تعنى بالأسر الفقيرة والمحتاجة لكان أفضل.

تشوه شكل الكثير من الحدائق والمنتزهات العامة بسبب المتسولين واعتيادهم النوم في الشوارع وفي الأماكن العامة.

اكتساب المتسولين سلوكيات وممارسات غير مرضية كالإدمان والتدخين، فالتسول بيئة خصبة ومناسبة لتخريج فئات ذات سلوكيات تتعارض مع الدين وتؤدى إلى تدهور المجتمع.

٢. غسيل الأموال:

يقصد بغسيل الأموال القيام بعمليات نقل أو تحويل أو إيداع أموال متحصلة من نشاط غير مشروع بقصد إخفاء حقيقة هذه الأموال فهي الوسيلة التي يلجأ إليها القائمون على الإتجار في أنشطة غير مشروعة وخاصة الإتجار بالمخدرات لإخفاء مصدر أموالهم وجعلها تبدو وكأنها متحصلة من أنشطة مشروعة، وعلى هذا فإن عمليات غسيل الأموال تهدف إلى إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها بعد ذلك لتبدو كاستثمارات قانونية ومشروعة.

أي أن غسيل الأموال هو عملية تستهدف إضفاء الشرعية على أموال متحصلة من مصدر غير شرعى و تنطوي على إخفاء لمصدر مال متحصل عليه من أنشطة إجرامية وجعله يبدو في صورة مشروعة.

وترتب على غسيل الأموال العديد من الآثار السلبية حيث إن عمليات غسيل الأموال تتم داخل الاقتصاد بدون أن تخضع أو تفسر وفقا لأي نظرية اقتصادية وهي بذلك تشكل جريمة اقتصادية ومالية خطيرة تؤثر سلبا على الاقتصاد فهي تشكل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

حيث أثر على الادخار والاستثمار من عدة جوانب؛ فعند خروج الأموال للخارج يتأثر الناتج المحلي والاستثمارات المحلية تأثرة كبيرة ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للدول النامية حيث تعاني أصلا من ضعف الموارد المالية، كما يؤدي غسيل الأموال إلى وجود استثمارات غير مجدية اقتصادية أو ذات كفاءة اقتصادية منخفضة وهو ما يضعف من قدرة الدول على النهوض وتحقيق النمو وعدم القدرة على القيام بالإنفاق الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر ذلك على أداء القطاعات الأساسية المختلفة داخل المجتمع والتي تتأثر بعجز الموازنة الحكومية كالتعليم والصحة والإسكان.

الاعتداء على المال العام

المال العام هو ما كان مملوكة للدولة ومن ذلك أموال الأشخاص الاعتبارية العامة سواء أكانت وحدات إقليمية لمجالس المحافظات ومجالس المدن أم كانت مرافق مصلحية عامة كالهيئات أو المنظمات أو المنشآت التي تخضع لرقابة الدولة، والموظف العام هو ممثل الدولة الذي ينوب عنها في إدارة المرافق وتقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة و غيرها وهو أيضاً ممثل للدولة في علاقاتها المتعددة مع الدول الأخرى أو الحكومة بشكل عام.

ويتمثل الاعتداء على المال العام في انتهاك القوانين والأنظمة المالية التي تحكم سير العمل في مؤسسات الدولة حيث يستغل الموظف العام وظيفته العامة في تحقيق مصالح شخصية، وهو بذلك يتضمن الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها بدون وجه حق تحت مسميات مختلفة.

وأشار الواقع المصري إلى انتشار صور الاعتداء على المال العام؛ وذلك لعدة أسباب منها ضعف القيم الإيمانية وعدم الالتزام بالأمانة والصدق والنزاهة، وحب الذات وضعف روح الأخوة وعدم وجود القدوة الحسنة وتفشي المحسوبية والمجاملات الشخصية وكذلك إبعاد الشريعة الإسلامية عن التطبيق والاكتفاء بالقوانين الوضعية التي لا تناسب المجتمع المسلم.

وتعددت صور الاعتداء على المال العام من قبل الموظف العام في الواقع المصري، حيث امتدت لتشمل ما يلي:

أ- الإسراف في استخدام المال العام.

ب- الرشوة.

ت- الابتزاز.

ث- سرقة المال العام، والذي يشمل: اختلاس المال العام، الاستيلاء على المال العام، التربح من الوظيفة، التهرب الضريبي، التهرب الجمركي.

ثامنا: مكافحة الفساد

تعد مصر من الدول التي يوجد بها العديد من الأجهزة التنفيذية المكلفة بمكافحة الفساد سواء بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة بنوعيها – الخدمية والاقتصادية - والمؤسسات العامة وشركات قطاع الأعمال العام وما يتبعها تدار بمعرفة تلك الجهات أو التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وأغلب هذه الهيئات ينص عليها القانون المنشىء لها على اعتبار أن أموالها هي أموال عامة. مكافحة الفساد عبر الأجهزة الرقابية الوطنية يتبع البرلمان المصري بعض الأجهزة والتي تهدف لمعاونة المجلس في الرقابة على أعمال الحكومة، ومنها على سبيل المثال الجهاز المركزى للمحاسبات، وتتعدد الجهات الرقابية التي تقوم بمكافحة الفساد في مصر، وبحسب ما ورد عن وزارة الدولة للتنمية الإدارية فإن هذه الأجهزة هي:

1. الجهاز المركزى للمحاسبات.

٢- النيابة العامة (نيابة الأموال العامة).

٣- جهاز الكسب غير المشروع.

4- هيئة الرقابة الإدارية.

5- مباحث الأموال العامة.

6- وحدة غسيل الأموال.

7- هيئة النيابة الإدارية.

8- هيئة الخدمات الحكومية.

9- التفتيش المالي والإداري

10- وزارة المالية

11- المجلس القومي لحقوق الإنسان

12- جهاز حماية المستهلك

13- جهاز حماية المنافسة

14- جهاز تنظيم الاتصالات

15- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء

16- آليات وزارة الصحة

17- آليات وزارة التجارة والصناعة

18- آليات وزارة الإسكان

19- آليات وزارة الاستثمار

20- البنك المركزي

21- قطاع الشرطة المتخصصة

22- المخابرات العامة

وقد وافق البرلمان بصورة نهائية على تعديلات قانون هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد تنفيذا للدستور وتلبية رغبة الرأي العام، وتحقيقا للإرادة السياسية في مجابهة الفساد المستشري بين أروقة الجاهز الإداري للدولة، وقد اعطى القانون الجديد صلاحيات واسعة أبرزها الاستقلال المالي والإداري والفني للهيئة لإطلاق يدها في مواجهة الفساد.

اتفاقيات وقوانين مكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر ٢٠٠٣م.

اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد: أقرت الاتفاقية لمنع ومكافحة الفساد في عام ٢٠٠٢، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣. وتقع الاتفاقية في ٢٨ مادة شاملة التعريفات والأهداف وقد عرفت مكافحة الفساد بأنه "لأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تحرمها الاتفاقية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: اتخذ الوطن العربي خطوة مماثلة تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠١٠ وهي اتفاقية ذات أهمية خاصة لما تمثله من تقدم نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة ظاهرة الفساد التي باتت تأخذ أشكالا مختلفة وأوضاعا متفاوتة وبخاصة الفساد المؤسسي.

قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته: وقد أفرد المشروع البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني بالقانون للجنايات والجنح المضرة بأمن البلاد من الخارج والداخل، والباب الثالث لجرائم الرشوة، والباب الرابع لجرائم الاختلاس، والباب الخامس لجرائم التزوير.

قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة 1950 وتعديلاته.

قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم 17 السنة 1958 وتعديلاته.

قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم 54 لسنة 1964 وتعديلاته.

قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم 18 لسنة 1964 وتعديلاته:

قانون الكسب غير المشروع رقم 11 لسنة 1968 والمعدل بالقانون رقم 67 لسنة ١٩٧٠: هو القانون المعني بمفهوم الاثراء غير المشروع وتكييفة والعقوبات المقررة له والطوائف التي تخضع لأحكامة ومن أبرز تعديلاتة إضافة مواد تعني بالتصالح مع المتهم وإدارة الأموال المتحفظ عليها ومنع السفر. قانون هيئة الشرطة رقم 109 لسنة 1971 وتعديلاتة: تختص بجمع الاستدلالات في شأن جرائم التزييف والتزوير وجرائم الرشوة واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع وجرائم الاختلاس وغيرها من جرائم العدوان على المال العام وجرائم النقد والتهريب وتوظيف الأموال وغسل الأموال.

قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته: هو القانون المعني بتنظيم المحاكم وتنظيمها وتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وواجباتهم ومساءلتهم تأديبيا وكذا تعيين وترقية وتأديب العاملين في المحاكم المختلفة.

المراجع

١- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفؤيقى المصرى):

لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، مج٣ ٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١١٧٠)-: كتاب العين مرتبة على حروف

المعجم، ترتيب و تحقيق عبد الحميد هنداوي ، مج٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

3- Transparency International Organisation: Transparency

International Corruption Perceptions Index 2002, Press Officer Jana , Berlin , 2002

- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الرياض، قرار مجلس الوزراء رقم 43 بتاريخ

١/٢/١٩٢٨

ه ه. سهام صاحبى: الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية دراسة حالة

الجزائر-: ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٧ 6- بلال خلف السكارنة: أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط ٨،

٢٠١٧

٧- صديق نصار وخلود الفليت: منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، بحث مقدم

إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان القرآن الكريم ودوره في معالجة قضايا الأمة، مركز القرآن الكريم والدعوة الإسلامية، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية،

غزة، في الفترة من 16 إلى 17 ديسمبر ٢٠٠٨ ٨-

عادل محمد محمد عبد الرحمن: الفساد الإدارى - دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوطه، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج١٠٣، ٥٠٢٦، ٢٠١١

٩- جمهورية مصر العربية: اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨

- سليم بركات: الفساد ظاهرة وممارسة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب

العرب، س١٩، ١٧٦، ٢٠١٨ ١١- هاشم الشمري وإيثار الفتلي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،

دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١ ١٢- حمودي مصطفى جمال الدين: أثر الفساد الإداري والمالي على البناء التنموي، دار

الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٨ ١٣- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي -

تجارب عالمية -، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، كوالالمبور، سبتمبر ٢٠١١ | 14- عبد الله بن حاسن الجبري: الفساد الاقتصادى أنواعه أسبابه آثاره وعلاجه، بحث مقدم

إلى المؤتمر العلمي العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة

العربية السعودية 15- الجهاز المركزى للمحاسبات "مركز هردو لدعم التعبير الرقمي": الفساد أسلوب حياة،

القاهرة، ٢٠١٩ | 16- صلاح الدين حسن السيسي: جرائم الفساد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٧ ١٧- عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادى أنواعه أسبابه. آثاره وعلاجه، مجلة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد

الإسلامي، مج٧، ٢١، ٢٠٠٣ ١٨- محمد سعيد بسيونى: تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض

دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق،

جامعة بنها، إبريل ٢٠١٩ ١٩- عدنان محمد قطيط: مكافحة الفساد الإدارى بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر بدائل

استراتيجية مقترحة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين

العرب، ع69، يناير ٢٠١٦ ٢٠- وزارة التنمية الاجتماعية: المديرية العامة للتخطيط والدراسات والمؤشرات

الاجتماعية، آثار التسول على الفرد والمجتمع، سلطنة عمان، ٢٠١١

- جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير

الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في جمهورية

مصر العربية، ٢٠١٨ ٢٢- مصلح أحمد الطراونة وحسام محمد البطوش: أساس التزام البنوك مكافحة عمليات غسل

الأموال ونطاق هذا الالتزام في النظام القانوني الأردني، مجلة الحقوق، مجلس النشر

العلمى، جامعة الكويت، س ٢٩، ٣، سبتمبر ٢٠٠٥ ٢٣- صلاح الدين حسن السيسي: غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد

الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣ ٢٦- هيثم محمد حرمى محمود شريف: مكافحة التهرب الضريبي في ضوء القانون المصرى

دراسة مقارنة، دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١ ٢٠- بلال أمين زين الدين: ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن

مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩ | ٢٩- عصام عبد الفتاح مطر: جرائم الفساد الإدارى - دراسة قانونية تحليلية مقارنة، دار

الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١ | ٢٧- عمر جبار أحمد: ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها دراسة مقارنة، ماجستير، كلية الحقوق

جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧ ٢٨- عبد العزيز محمد حمد ساتى: رشوة الموظف العام في القوانين العقابية للدول العربية

دراسة تشريعية مقارنة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، مج١٠،

ع4، يناير، ٢٠٠٢ ٢٩- الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل

التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢ ٣٠- بربرى محمد أمين وكريفار مراد: دور وأهمية نظام الرقبة الداخلية في الحد من ظاهرة

الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ع١٧، ٢٠١٧ |